

التشريع في عهد الخلفاء الراشدين: أهميته وأصوله وقواعده

يمثل عهد الخلفاء الراشدين مرحلة انتقالية بالغة الأهمية في تاريخ التشريع الإسلامي، حيث انتقلت الأمة من زمن الوحي والنص إلى عهد الاجتهاد والتنزيل العملي. ومع اكتمال نزول القرآن ووفاة النبي ﷺ، وجد الصحابة أنفسهم أمام مسؤولية جسيمة، تمثلت في استئناف العمل التشريعي: فهمًا وتفسيرًا واستنباطًا وتنزيلًا للأحكام على وقائع متجددة.

وفي هذا المقال، نعرض أهمية هذه المرحلة، وأبرز أصولها وقواعدها الاجتهادية، مستعرضين نموذجًا فريدًا من فقه الجماعة والورع والتدقيق في التعامل مع النصوص والنوازل.

أولاً: أهمية التشريع في عهد الخلفاء الراشدين

تكمن أهمية هذه المرحلة في عنصرين أساسيين:

1. وراثـة السنـة النبـوية ومنهجها: فقد أوصى النبي ﷺ بالعمل بسنّته وسنة الخلفاء الراشدين، في الحديث الشريف الذي قال فيه: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ» (رواه أبو داود، حديث 4607).
2. الصحابة هم فقهاء الأمة: فهم شهود التنزيل، وورثة النبوة في البلاغ والفهم، وقد مارسوا الاجتهاد بمسؤولية عظيمة، فجعلوا القرآن والسنة مرجعهما الأول، ثم استخدموا أدوات الفهم والاجتهاد عند الحاجة، بحكمة وإنصاف.

ثانياً: أصول التشريع عند الخلفاء الراشدين

عند استقراء عمل الخلفاء الأربعة (أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي) وغيرهم من فقهاء الصحابة، تتضح منهجيتهم الاجتهادية القائمة على مراتب متسلسلة:

1. الرجوع أولاً إلى القرآن الكريم: وهو الأصل الأعلى، كما في قضية ميراث الجدة، حيث قال أبو بكر: "ما أجد لك في كتاب الله من حق"، مما يدل على تقديمه النص القرآني عند الحكم (الترمذي، حديث 2101).
2. فإن لم يوجد نص من القرآن الكريم، يُبحث في السنة: وكانوا يتحرّون ويتثبتون من صحة الأحاديث، ويطلبون الشهادة عليها قبل العمل بها، كما في شهادة المغيرة بن شعبة.
3. الاجتهاد الجماعي عند غياب النص: فإن لم يوجد نص أو أثر، اجتمع أهل العلم وأهل الشورى للنظر في المسألة، وإن اتفقوا أخذ بقولهم، وإن اختلفوا، رجّح الخليفة الرأي الذي يراه أقرب للصواب.

4. الاعتراف بمشروعية الاختلاف: لم تكن اجتهادات الخلفاء الراشدين ملزمة لفقهاء الصحابة، بل كانوا يقرّون بعضهم بعضاً على الاختلاف في الرأي، فقد خالف عمر بن الخطاب رأي علي بن أبي طالب وزيد في مسألة وهو أمير المؤمنين، فقال لصاحب الفتوى: لو كنت أنا لقضيت بكذا. قال: فما منعك والأمر إليك؟ قال لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعلت، ولكني أردك إلى رأي والرأي مشترك. فلم ينقض ما قال علي وزيد.

ثالثاً: قواعد اجتهادية أصّلها الخلفاء الراشدون

مارس الخلفاء الراشدون الاجتهاد بأسس عقلانية ومنهجية متينة، ومن أهم هذه القواعد:

- تقديم الاجتهاد الجماعي على الفردي في النوازل.
- اتباع السوابق التشريعية: إذ كان كل خليفة يستأنس بقرارات من سبقه، خاصة في مسائل الدولة والقضاء.
- التحري والتورع في الفتوى: فقد قال أبو بكر في مسألة الكلاله: "سأقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان".
- إعمال القياس: كما في كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، الذي قال فيه: "تعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك".
- مراعاة المقاصد والمصالح: مثل توقيف عمر لحد السرقة عام المجاعة، وجمع أبي بكر للقرآن خشية ضياعه.

وقد أسهم هذا المنهج في تأسيس المدرسة الاجتهادية الأولى، التي كانت تتسم بالتدقيق الجماعي والاستمداد من نصوص الوحي، ومراعاة مقاصدها أيضاً.

خاتمة

جاء عهد الخلفاء الراشدين كجسر واصل بين عصر النبوة وعصور التدوين، وأثبت أن الشريعة قابلة للاستمرار والامتداد، إذا توفرت أدوات الاجتهاد الصحيح والتزام الجماعة وضبط المرجعية. لقد أسسوا لاجتهاد واعٍ متصل بالنص والمقاصد، متحرر من الجمود والانفراد، وهو النموذج الذي ظل المرجع الأعلى في مدارس الفقه اللاحقة.

المراجع

- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت). السنن. بيروت: دار الفكر.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (د.ت). السنن. بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (2003). *إعلام الموقعين*. بيروت: دار الجيل.
- الزحيلي، وهبة. (2004). *أصول الفقه الإسلامي*. دمشق: دار الفكر.
-